حال الأمة بين نزوحين

القاهرة - فارس رياض الجيرودي

فتح مشهد النزوح الناتج عن الحرب على سورية جروح الذاكرة العربية على مداها، ليسترجع العرب ما سبق أن سمعوه عن اللاجئين الخارجين من فلسطين، على حين هم يتابعون –على شاشات التلفاز هذه المرة – المشهد الذي تناقلته وركزت عليه وسائل الإعلام الغربية للاجئين السوريين على أبواب أوروبا، لكن للمقارنة بين الحالتين السورية والفلسطينية أبعاداً تتجاوز الإطار العاطفي، فهذه المقارنة تختصر واقع الأمة بعد ستة عقود من محاولات النهضة، تخللتها مشاريع للتحرر والتقدم رفعت لواءها نخب وأحزاب قومية ويسارية وإسلامية، ثم انتهت إلى ما انتهت إليه.

وأول ما يمكن تسجيله عند المقارنة بين النزوحين الفلسطيني والسوري هو الدورالوظيفي الذي أدته أنظمة العائلات الملكية الحاكمة في البلدان العربية خدمةً للمخططات الكولونيالية الغربية، ففيما توثق سجلات حرب ١٩٤٨ والوثائق الغربية المرفوع عنها السرية، مساهمة النخب الملكية العربية في تشجيع الفلسطينيين على النزوح من فلسطين، من خلال الدعاية التي كانت تبثها عن الجيوش العربية الجرارة التي ستتدفق على فلسطين بهدف سحق العصابات الصهيونية، في الوقت عينه الذي كان فيه القائد العام للجيش العربي المشكل للقتال في فلسطين، أمير شرقي الأردن عبدالله بن الشريف حسين، يجري مفاوضات مباشرة مع قادة المنظمات الصهيونية تعهد فيها تسليمهم الجزء الأكبر من فلسطين من دون قتال، مقابل توسيع إمارته عبر ضم ما تبقى من فلسطين إليها، وفيما كان مؤسس المملكة السعودية عبد العزيز آل سعود يرسل لبريطانيا خطاباً يقول فيه أن لا مانع عنده من إعطاء فلسطين لليهود أو غيرهم (كما ترى بريطانيا التي لن يخرج عن طوعها حتى تقوم الساعة) على حد تعبيره.

لقد تضخم دور هذه الأنظمة التي كان يطلق عليها مصطلح الأنظمة الرجعية خلال ما سمي بحقبة المد القومي العربي، وذلك بقوة عوائد بيع النفط التي تدفقت عليها، حتى أصبحت المتحكم بالمشهد الثقافي والسياسي العربي، من كان يتخيل خلال فترة النهوض القومي في الستينيات أن تصبح مشيخات الخليج وعلى رأسها السعودية المسيطر الوحيد على قرار جامعة الدول العربية؟، وأن تصبح السعودية ومهرجانها المقام في الجنادرية محجاً للمثقفين العرب الذين لطالما نظروا في شبابهم لمشاريع تحررية تقدمية، ولسرديات تقدح في شرعية وجود مشيخات الخليج، وتخجل من أن جزءاً من الأمة العربية ما زال خاضعاً لحكم شيخ أمي أو شبه أمي صنعت بريطانيا مشيخته أو إمارته أو مملكته.

إن أنظمة الملكيات الرجعية العربية ذاتها التي خدعت الشعب الفلسطيني ليخلي أرضه عام ٤٨ أمام المشروع الصهيوني، هي التي عادت بعد ستين عاماً لتغوي قسماً من الشعب السوري بالتمرد المسلح على دولته عام ٢٠١١ مستفيدة من إمبراطورياتها الإعلامية الضخمة، ومن فتاوى مشايخها الذين استجاروا بالناتو وبرجولة أميركا من على منابرهم، وعندما ثبت عجز الحالة الإرهابية داخل سورية وضعفها أمام الدولة الوطنية المدعومة من الكتلة الجماهيرية السورية الأكبر، تم اتخاذ القرار بدفع جموع الإرهابيين من كل أنحاء العالم إلى سورية.

لقد أدى ارتهان القسم الأعظم من النخب الدينية والسياسية والفكرية العربية لإغواء البترودولار إلى حالة سقوط لجماهير الأمة في هاوية من الظلام والعماء الوطني والديني، حتى أصبح المتطوعون من العالم العربي يتطوعون للقتال في سورية بالاستناد إلى الدعم اللوجستي المقدم من دول الناتو وحتى من دولة العدو الصهيوني الذي يقدم للإرهابيين في الجولان (مشافي وحرباً إلكترونية وإمدادات وأحياناً دعماً نارياً)، وذلك بعد أن كان أجداد هؤلاء في منتصف القرن الماضي يتطوعون للقتال في فلسطين ضد العصابات الصهيونية، وهكذا نجح مال النفط في فعل ما لم يتمكن الاستعمار المباشر من فعله، أي تحقيق الاختراق في ثقافة الأمة ودينها، حتى إن المخططين في دوائر صنع القرار الغربي لم يعودوا بحاجة لجلب كتلة بشرية من يهود أوروبا الشرقية كمستوطنين للعبث بكيانات المنطقة وحدودها كما فعلوا في فلسطين، ما دامت الوهابية توفر لهم مستوطنين مؤدلجين من العالم العربي والإسلامي.

لكن المقارنة بين الحالتين السورية والفلسطينية ورغم كل ما تحمله من جانب مأساوي لناحية ما آلت إليه حال عموم الأمة، إلا أنها تحمل من الناحية المقابلة جانباً إيجابياً تتعمد وسائل الإعلام العاملة في خدمة مشاريع الغرب التعمية عليه، والتقليل من أهميته، وذلك في إطار الحرب النفسية الشرسة التي تشن على وعي الأمة، فهذه الحرب بما خصص لها من مقدرات ضخمة لا تشن على لاشيء، فلا أحد يركل قطاً ميتاً مثلما يقول المثل الصيني، لقد خرق الغرب بدعمه الإرهاب في سورية أحد محظوراته التي نشأت إثر انقلاب الحالة الجهادية عليه بعد حرب أفغانستان، وما نتج عن ذلك من ضربات مؤلمة مست أمن الشعوب الغربية في الصميم من خلال هجمات نيويورك وواشنطن ولندن ومدريد الإرهابية، وذلك على أمل سقوط سريع للدولة الوطنية السورية، يتم بعدها احتواء الإرهابيين، والغرب لم يفعل ذلك إلا لأن المخاطرة تستحق.

فقد شكلت الدولة الوطنية في سورية آخر ما تبقى من مشروع النهضة القومية العربية الذي تمت تصفيته في كل أقطار العالم العربي إلا سورية، التي استطاعت بفضل شبكة تحالفاتها الإقليمية والدولية، أن تعرقل الكثير من المشاريع الغربية في المنطقة، وأن تقدم قاعدة دعم لحركات المقاومة التي استنزفت إسرائيل، وضمنت عدم توسعها وتحولها لدولة عظمى تسيطر على المنطقة سياسياً واقتصادياً، كما كان يخطط لها وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

كما أن سورية بفضل موقعها على المتوسط وقرارها المستقل أصبحت بيضة القبان بالنسبة للتوازنات الدولية بين الغرب الراغب في الاستمرار بالانفراد بالتحكم بثروات العالم وقراره وبين الشرق الناهض، لذلك كان لا بد من تدمير هذه الدولة، وهنا يكمن الفرق الأساسي بين الحالتين الفلسطينية والسورية حيث للسوريين اليوم دولتهم الوطنية، التي لجأ معظم النازحين من مناطق القتال إلى مناطق سيطرتها، والتي ما زال جيشها يقاتل في كل أنحائها، وهو الجيش الذي اعتبرته روسيا وفق تصريح مسؤوليها القوة الأكثر فعالية في مواجهة الإرهاب المهدد لأمن العالم، والجيش الذي تتداعى اليوم القوى المناهضة للهيمنة الغربية على العالم لدعمه.

بعد أميركا.. فرنسا: المطالبة برحيل الرئيس الأسد كشرط مسبق لحل الأزمة ليس واقعياً

وكالات

قبيل أيام من انطلاق جلسات نقاش الملفات في الجمعية العمومية في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، يبدو أن دول المعسكر الغربي بدأت تظهر قدراً أكبر من التحول في التصريحات لتتناغم مع إشارة المايسترو الأميركي بالنسبة لها، ولتعطي المزيد من المؤشرات على وجود شكل من أشكال التنسيق أو التفاهم الروسي الأميركي حول محاربة الإرهاب في المنطقة والتسوية السياسية للأزمة في سورية، ما يدفعها لتخفيف حدة تصريحاتها خلافاً للسنوات الأربع الماضية، سعياً منها على ما يبدو لحجز مكان في هذا التفاهم أو التسوية.

وفي آخر فصول هذه التبدلات تلقفت فرنسا سريعاً تصريحات وزير الخارجية الأميركي جون كيري من أن «رحيل» الرئيس بشار الأسد «ليس بالضرورة فورياً»، ليخرج وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ويعلن أن «المطالبة برحيل الرئيس الأسد كشرط مسبق لحل الأزمة ليس واقعياً».

ويرى مراقبون أن في هذا الأمر مؤشراً مهماً من العاصمة الفرنسية عن إمكانية وجود تبدل حقيقي في التعاطي مع الأزمة في سورية، خاصةً أن فرنسا باتت متمرسة بفن التقلبات في السياسة بحثاً عن مصالحها بمجرد استشعارها أي تحول، ما دفع البعض لتسميتها «جنبلاط الغرب»، خاصةً أنها كانت من ألد أعداء توقيع الاتفاق النووي مع إيران ولكنها كانت أول السباقين إلى طهران لفتح قنوات التواصل معها عقب توقيع الاتفاق، وهاهي اليوم قد تكون بدأت مسلسل تبريد مواقفها تجاه سورية.

وأعلن فابيوس في مقابلة مع صحف «لوفيغارو» الفرنسية و«لا تريبون دو جنيف» السويسرية والـ«بايس» الإسبانية و«لا ريبوبليكا» الإيطالية و«لو سوار» البلجيكية أمس، أن «المطالبة برحيل الرئيس الأسد كشرط مسبق لحل الأزمة ليس واقعياً»، مشيراً إلى أن حل الأزمة في سورية يمر عبر «تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم أطرافاً من النظام والمعارضة».

واعتبر فابيوس أنه تفادياً لما حصل في العراق يجب الحفاظ على الجيش وعلى دعائم أخرى للدولة وهذا يتطلب في آن معاً عناصر من الدولة وأعضاء من المعارضة ممن يرفضون الإرهاب.

وسبق لوزير الخارجية الأميركي جون كيري أن تراجع أيضاً يوم السبت الماضي عن مطالبة إدارته برحيل الرئيس الأسد كشرط مسبق لأي مفاوضات، وقال: «هناك عملية يجب أن تجتمع فيها كل الأطراف معاً للتوصل إلى تفاهم».

وأضاف بعد محادثات مع نظيره البريطاني فيليب هاموند: «إن هناك حاجة ملحة لتجديد جهود التوصل لتسوية سياسية لإنهاء الأزمة ونحن بحاجة للانخراط في مفاوضات وهذا ما نبحث عنه ونأمل في أن تساعد روسيا وإيران وأي دولة أخرى ذات نفوذ في تحقيق ذلك».

وتأتي التحولات الغربية الجديدة مع إعلان روسيا ضرورة التوصل إلى إستراتيجية واضحة ومحددة لمكافحة الإرهاب تكون بمشاركة الدول المتضررة منه وخاصة سورية التي يعتبر جيشها القوة الأكثر فاعلية على الأرض.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دعا إلى إقامة تحالف عريض من الدول بالتعاون مع الحكومة السورية من أجل مكافحة الإرهاب، وأكد أن روسيا مستمرة بدعم سورية عسكرياً، فيما أعلن المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف أن موسكو مستعدة لدراسة طلب دمشق تقديم أي مساعدة في هذا المجال.

وفي معرض تعليقه على مقترح الرئيس الروسي، أشار فابيوس إلى أن «موسكو ذكرت أنها تريد تحالف حسن نوايا. فلم لا؟

ورداً على سؤال عن الطلعات الاستطلاعية التي باشرت مقاتلات فرنسية القيام بها في الأجواء السورية تمهيداً لشن غارات محتملة ضد داعش بعدما كانت باريس ترفض المشاركة في شن هكذا غارات بذريعة أنها تصب في خانة مصلحة النظام السوري، أكد فابيوس أن الموقف الفرنسي المستجد نابع من مبدأ «الدفاع المشروع عن النفس».

وتابع وفق موقع «روسيا اليوم»: «لقد وردتنا معلومات دقيقة مفادها أن عناصر من داعش في سورية يحضرون لشن اعتداءات ضد فرنسا ودول أخرى»، من دون مزيد من الإيضاحات.

وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا وسعت في ٨ أيلول الجاري عملياتها الجوية التي كانت تنفذها في العراق لتشمل مواقع لداعش في سورية.

والاثنين اطلع وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان خلال زيارته إلى الإمارات العربية المتحدة على أولى نتائج المهمات الاستخباراتية التي نفذتها طائرات «رافال» الفرنسية مؤخراً فوق سورية.

وحسب مصادر مطلعة، فقد أجرى لودريان عدة محادثات مع المسؤولين الإماراتيين، وخصوصاً ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أظهرت «تقارباً كبيراً في وجهات النظر» حول «تفاصيل استئناف عملية سياسية» في سورية «حتى لو كان بدا هذا الأمر بعيد المنال راهناً» وكذلك حول الوضع في ليبيا.

ويرى مراقبون أن الدول الغربية فهمت الرسالة الروسية جيداً وبدأت بالفعل تغيير مواقفها بالتدريج بدليل إعلان وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر عن محادثات عسكرية مع روسيا حول الوضع في سورية ومحاربة الإرهاب.

وتلا الإعلان الأميركي عن تنسيق عسكري كان متوقعاً منذ سنتين، إعلان كيري بعد لقائه نظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير الأحد الماضي أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في سورية، مشدداً على ضرورة أن تشارك روسيا وإيران في ذلك.

ويشير مراقبون ومحللون سياسيون وفق وكالة «سانا» للأنباء إلى أن التحول التدريجي في المواقف الغربية من العداء الكامل لسورية وشعبها وقيادتها والدعم المطلق للإرهاب إلى التخلي عن الشروط المسبقة والاستعداد للتفاوض مع الحكومة السورية سببه الأساسي صمود سورية وشعبها وجيشها وقيادتها لسنوات أمام أفواج المرتزقة التكفيريين وأمام الحصار والعقوبات والضغوط السياسية والحرب النفسية.

وهو ما أكده وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم في حوار مع قناتي التلفزيون السوري والإخبارية السورية قبل أيام، من أن أعداء سورية خسروا الرهان على إسقاط الدولة وتفكيكها وهزيمة الجيش العربي السوري، وقال: «في كل يوم نتجدد في نضالنا ضد الإرهاب أما الآخرون فيقتربون في كل يوم من اليأس».

وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس

باريس تفتتح محكمة للإرهاب وتبدأ بمحاكمة مراهقين

يبدو أن التورط الغربي في الأزمة السورية يزداد تكشفاً وها هي باريس تحاكم مراهقين فرنسيين فيها للمرة الأولى من نوعها بتهمة الإرهاب، والانضمام إلى تنظيمات إرهابية في سورية.

وأحالت النيابة العامة الفرنسية مراهقين إلى محكمة الأحداث بتهمة «المشاركة في جماعة إرهابية»، بحسب ما ذكرت صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية التي قالت: إن المتهمين يدعيان أنهما وقعا ضحية للتلاعب حيث ذهبا إلى سورية في وقت سابق من عام ٢٠١٤ قبل أن يعودا إلى فرنسا، مؤكدة أنهما يبلغان ١٥ و١٦ عاماً، وهما من مدينة تولوز.

وحول تفاصيل الاتهام أوضحت الصحيفة أن المراهقين توجها في كانون الثاني عام ٢٠١٤ إلى سورية عبر تركيا وانضما إلى صفوف تنظيم جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية والمدرج على لائحة الإرهاب الدولي، ثم عادا من تلقاء نفسيهما إلى فرنسا.

ولفتت الصحيفة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي هي التي كشفت أن ميول التطرف ظهرت على المراهقين قبل مغادرتهما فرنسا، وتحديدا شبكة «موند افريك» المسؤولة عن تجنيد الفرنسيين عبر الإنترنت للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية في سورية، وكان «فارس مراد» هو مدير هذه الشبكة وهو معتقل منذ آب عام ٢٠١٤.

وذكرت الصحيفة أن هذه القضية هي الأولى من نوعها في فرنسا التي يتم فيها محاكمة أشخاص بتهمة المشاركة في القتال خارج فرنسا، لافتة إلى أن مكتب المدعي العام في باريس كان طلب في وقت سابق من الشهر الحالي إحالة المراهقين إلى محكمة الأحداث بتهمة أنهما تلقيا التدريب وشاركا في عمليات إرهابية في سورية.

وتأتي المحاكمة وسط زيادة التوتر والقلق الذي تعيشه فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية جراء تدفق آلاف اللاجئين السوريين إليها وما يحمله ذلك من احتمال تسلل إرهابيين ينتمون للتنظيمات المختلفة في سورية، وبالتالي إمكانية ارتداد الإرهاب الذي دعمته ومولته وسلحته الدول الغربية على مدى السنوات الماضية في سورية إليها، بعدما كانت سهلت لهم التوجه والانضمام إلى التنظيمات الإرهابية في سورية إلى أراضيها وهو ما عانت منه فرنسا في كانون الثاني وشباط الماضيين من خلال عمليات إرهابية أدت إلى مقتل ١٧ شخصاً وإصابة آخرين.

سانا

في مؤشر جديد على تصدع سياسة هولاند تجاهها..

ثلاثة نواب من الحزب الحاكم في فرنسا إلى سورية الأسبوع المقبل

أعلن ثلاثة نواب فرنسيين من الحزب الاشتراكي الحاكم عزمهم القيام بـ«زيارة خاصة» إلى سورية الأسبوع المقبل، من أجل «التعبير عن دعمهم لسيادتها ووحدة أراضيها» وذلك في مؤشر جديد على تصدع سياسة «عزل دمشق وإسقاط النظام فيها» التي يتبناها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند.

الإعلان عن الزيارة، جاء فيما الجدل في فرنسا على أشده بشأن كيفية التعامل مع سورية، خصوصاً بعد انتقاد رئيس الحكومة الفرنسية السابق فرنسوا فيون من قلب الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، لسياسة هولاند السورية.

ويدعو حزب «التجمع من أجل الجمهورية» المعارض (اليمين) إلى إحياء الحوار مع دمشق من أجل احتواء تنظيم داعش الإرهابي.

وبعدما ترددت في السابق في توسيع مشاركتها في الضربات الجوية التي ينفذها التحالف الجدولي بقيادة أميركية ضد تنظيم داعش في كل من العراق وسورية، إلى الأراضي السورية، خوفاً من أن يستفيد النظام منها، عادت باريس وقررت المشاركة في طلعات جوية في الأجواء السورية تمهيداً للمشاركة في الضربات الجوية ضد «داعش». ووفقاً لوكالة الأنباء الفرنسية، وصف النواب الثلاثة الأعضاء في الأغلبية الاشتراكية وهم جيرار بابت رئيس مجموعة الصداقة السورية – الفرنسية وكريستيان أوتين وجيروم لامبير، زيارتهم المقررة إلى سورية خلال الفترة من ٢٦ ولغاية ٣٠ أيلول الجاري بأنها «خاصة بالكامل» وستشمل جولات في كل من دمشق وحمص واللاذقية إضافة إلى بلدتي القريتين ومعلولا.

وأوضح النائب أوتين على مدونته الإلكترونية أن الزيارة تأتي «للتعبير عن دعم النواب لسيادة سورية والدفاع عن مؤسسات الدولة فيها ووحدة أراضيها وسلامة حدودها».

وأشار النواب الثلاثة في بيان لهم، إلى أنهم يعتزمون خلال الزيارة إجراء «تقييم» للوضع الإنساني ميدانياً والتعبير عن تضامنهم مع «أقليات الشرق»، لافتين إلى أنهم سيلتقون خلال زيارتهم برلمانيين سوريين وممثلين عن السلطات الكنسية ومدير الآثار والمتاحف السورية.

وأعرب رئيس الكتلة الاشتراكية بالجمعية الوطنية برونو لورو في تصريح له عن تحفظه حيال هذه الزيارة، داعياً ألا يتم استغلالها من النظام.

وفي شهر آذار الماضي، زار أربعة نواب فرنسيين العاصمة السورية والتقوا الرئيس الأسد، ما أثار حفيظة الحكومة الفرنسية. ومن دمشق، ندد النائب في الجمعية الوطنية جاك ميارد، بسياسة باريس «قصيرة النظر»، تجاه سورية، على حين أعلن عضو مجلس الشيوخ الفرنسي فرانسوا زوشيتو عن وجود «فرصة لاستئناف الحوار والعلاقات الدبلوماسية مع سورية».

وقطعت باريس أي علاقة لها بدمشق في آذار العام ٢٠١٢ عندما غادر السفير الفرنسي دمشق. وفي أيار من العام ذاته أنهت باريس مهمات السفيرة السورية في العاصمة الفرنسية.

في براغ أكد نائب رئيس مجلس النواب التشيكي فويتيخ فيليب أنه ليس بالإمكان حل الأزمة في سورية من دون الرئيس الأسد، مشدداً على أن الأخير هو ممثل شرعي للدولة السورية ولاسيما أنه جرى تأكيد هذه الشرعية عبر الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي لم تكن موضع تشكيك حتى من المنظمات الدولية.

واتهم فيليب في حديث أدلى به أمس لموقع «أخبار أوروبية» الإلكتروني الولايات المتحدة بتعميق الأزمة في سورية، وإذ لفت إلى إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما في الربيع الماضي، عن عزم بلاده زيادة دعمها لـ«المعارضة المعتدلة» في سورية، أشار إلى أن النتيجة تمثلت في أن ما قدم لهؤلاء المسلحين من عتاد، تم استخدامه لمصلحة داعش الأمر الذي بين خطأ القرار الأميركي.

في المقابل رأى فيليب أن زيادة الدعم الروسي لسورية الآن لا تستهدف فقط دعم النظام القائم في سورية، وإنما أيضاً الرد على زيادة عدوانية داعش التي تهدد روسيا أيضاً. وفيما يتعلق بأزمة اللاجئين حض حكومة بلاده على أن تصر خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة على حل أسباب الأزمة، ولاسيما ضرورة توفير الأمن في سورية بمشاركة الهيئات المنتخبة بشكل شرعي في سورية.

ووصف المسؤول البرلماني التشيكي الرفيع، داعش بأنه «التهديد الأكبر للسلام العالمي»، وقال: «نظراً إلى حقيقة أن أي دولة في الوقت الحالي لا يمكن أن تعيش منعزلة عن الأحداث العالمية، فإنه لا يمكن حتى لتشيكيا أن تكون غير مبالية بما يجري» في العراق وسورية من إرهاب لتنظيم داعش.

سانا – أ. ش. أ

دي ميستورا أمل أن تمهد النتائج الطريق لاتفاق من أجل إنهاء الأزمة على قاعدة بيان جنيف

تعيين رؤساء أربع مجموعات عمل تمهيداً لمحادثات بشأن الأزمة السورية

الوطن - وكالات

عين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون اليوم رؤساء أربع مجموعات عمل ستجتمع في جنيف بشأن الأزمة في سورية.

وأعلنت جيسي شاهين المتحدثة باسم دي ميستورا في بيان أن الأمين العام للأمم المتحدة وافق على أسماء الأشخاص المكلفين ترؤس هذه المجموعات، على ما ذكرت وكالة «أ ف ب» للأنباء.

وهؤلاء هم النروجي يان ايغلاند (الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين) للشؤون الأمنية، والسويسري نيكولا ميشال (الرئيس السابق للشؤون القانونية للأمم المتحدة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، وقد اضطلع بدور فعال في إنشاء المحكمة الخاصة للبنان المكلفة محاكمة المتهمين باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ٢٠٠٥) للمسائل السياسية والقانونية، والخبير السياسي والأستاذ الجامعي الألماني المتخصص في الشؤون السورية فولكر برتيس للجوانب العسكرية ومكافحة الإرهاب، والسويدية بريجيتا هولست آلاني لإعادة إعمار البلاد.

وكانت «الوطن» أول من كشف في العاشر من الشهر الجاري عن أسماء رؤساء مجموعات العمل.

والتقى دي ميستورا ومساعده رمزي عز الدين رمزي الإثنين والثلاثاء الرؤساء الأربعة لهذه المجموعات، كما قالت شاهين، موضحة أنهم ناقشوا خطط العمل لضمان التنسيق بين المجموعات و«إحراز تقدم».

ونقل البيان عن دي ميستورا قوله: «نأمل في أن تمهد النتائج الطريق لاتفاق سوري من أجل إنهاء النزاع على قاعدة بيان جنيف». ولم تتوافر معلومات عن موعد الاجتماعات الأولى لمجموعات العمل هذه.

وكان دي ميستورا قدم خلال زيارته الخميس الماضي إلى سورية إجابات عن التساؤلات التي أثارها الجانب السوري بشأن مقترحه المتعلق بفرق العمل لإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية، مشيراً إلى أن لقاءات فرق العمل هي للعصف الفكري وغير ملزمة ويمكن الاستفادة مما يتم التوافق عليه بين السوريين في التحضير لجنيف ٣.

وقد زار دي ميستورا اسطنبول بعد دمشق، كما قالت شاهين. ويتوجه الآن إلى الأمم المتحدة في نيويورك حيث سيقدم تقريرا عن المحادثات التي أجراها في اليومين الماضيين مع رؤساء مجموعات العمل.

وتشكل مجموعات العمل الأربع هذه أساس المقاربة الجديدة التي اقترحها دي ميستورا أواخر حزيران من أجل التوصل إلى تسوية سورية، وذلك بعدما أخفق مؤتمرا جنيف حول سورية في ذلك.

وفي مقابلة مع قناة «الميادين» أوضح نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أن ما تمت مناقشته مع المبعوث الأممي إلى سورية خلال الزيارة الأخيرة إلى سورية هو «ما اللجان الأربع وطبيعة مهامها ومن سيقودها ومهمة قادتها والتوزع الجغرافي للميسرين لهذه اللجان وكيف سيتم التخاطب خلال الاجتماعات وهل سيكون هناك وثائق»، مشيراً إلى أن دي ميستورا أكد أنه لن تكون هناك أي وثيقة ملزمة، وأن هذه اللجان هي لجان خبراء وليست حكومية وستتكون من ثلاثة أطراف الوفد الرسمي ووفد المجتمع المدني ووفد أطراف المعارضة، مشدداً أنه «لن نقبل أن يبحث أي طرف غير سوري الموضوع السوري ودون أي تدخل خارجي»، وموضحاً أنه «ما زلنا ندرس هذا الموضوع بتحليل دقيق وفي الوقت المناسب سنحدد موقفنا بنعم أو لا»، وأضاف: «لن نقبل تحت أي عنوان مشاركة أي إنسان من المعارضة تعاون مع إسرائيل».

المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا